فواجمع الحكام مالك منهم المغيرة وابن كنانة واشهب قال انه مسلم وذ
نبه لم يخرجه من الاسلام واضطروا اخرون به ذلك ووقفوا على القول بالتكفير
او خذه واختلف قول مالك به ذلك وتوقيفه على اعادة الصلاة خلفهم منه
والى نحو هذا ذهب القاضي ابو بكر امام اهل التحقيق والحق وقال انها من
المقوطات اذ الغرض لم يجر حوا بالكفر وانما قالوا قولا يؤدي اليه واضطر
قوله به المسئلة على نحو اضطرار الامام مالك بن انس حتى قال في بعض كلامه
انهم على اردى من كفرهم بالتاويل الخارجين من ملتهم واكد ذلك بمنعهم من الصلاة على
ميتهم وتخليد ميراثهم على الخلاف في ميراث المرتد وقال ايضا نورث
ميتهم ونرثهم المسلمين ونتوارثهم من المسلمين واكد مبلد الى ترك التكفير
بالمال وكذلك اضطرب فيه قول شيخنا الشيخ ابي الحسن الاشعري واكثر
قوله ترك التكفير واه الكفر خصلة وحدة وهو الجهل بوجود الباري تعالى
وتقدس وقد اشار من اعتقد ان الله تعالى جسم او المسيح او من يلفاه
في الطريق فليس بكافر به وهو كما اشار اليه ابو المعالي رحمه الله تعالى
في اجوبته لابي محمد عبد الحق وكان سأله عن المسئلة واعتذر له بان الغلط
فيها يصعب الى ان ادخال الكافر الملة واخراج مسلم منها عظيم في الدين وقال
غيره من المحققين الذي يجب الاحتراز من التكفير به اهل التاويل جهدا
استباحة دماء المسلمين الموحدين خطر الخطاء في ترك الف كافر اهون
من الخطاء في سفك محجمة من دم مسلم واحد وقال عليه الصلاة وا
السلام واذا قال الرجل يعني الشهادة عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها
وحسابهم على الله تعالى والعصمة مقطوع بها مع الشهادة وقد زعم ويشهد

خلافها

خلافها الا بقاطع والاجماع من شرع والاخبار عليه والعلة الاحاديث الوار
دة في الباب مع حمله على التاويل ثم قال القاضي بعد هذا والجواب ترك اكفارهم و
الاخبار عن الحتم عليهم بالخسران واجراء حكم الاسلام في قصاصهم وموارثهم
ومناكحتهم وديانتهم والصلاة عليهم ودفنهم في مقابر المسلمين وسائر احكام
ملتهم الذي يغلظ عليهم بوجوب الادب وشديد الزجر والهجر حتى يرجعوا عن
عنتهم وهذا كانت سيرة الصدر الاول فيهم وقد كان تشاجر في ذلك الصحابة وبعدهم
من التابعين من قال بهذه الاقوال من القدرية وراى الخوارج والاعتزال مما اراحوا
لهم قولا واوقعوا الاحة منهم ميراثا للدرهم فاجروهم واحبوهم بالضرب والقتل
والقتل على قدر احوالهم لانهم يسلون على خلاف عطان الحب كثير عند الكثير الجفير
واهل السنة ممن لم يقل بقولهم منهم خلاف لمن راعى ذلك وبالجملة فالذي
اجمع عليه اهل الحق ان الصواب والحق المقبلات واحد والمخطئ فيه وان
عاص واسق ثم اختلفوا في التكفير على حسب ما سبق وقد ذهب
العنبري من المبتدعة الى تصويب اقوال المجتهدين في اصول الدين فيما
كان عرضة للتاويل وجاز في ذلك اجماع الامة قال القاضي الشيخ
وقد حكى القاضي ابو بكر الباقلاني مثل قول عبيد الله بن الحسن العنبري من
داود الاصبهاني قال وحكي نوع منها انفاذا الاذلك وكل من علم
الله من حاله استفراغ الوسع في طلب الحق من اهل ملتنا او من غيرهم
وقال مشايخ الجاحظ وبغداد ان كثيرا من العامة والنساء والبله
ومقلدة النصارى واليهود وغيرهم لا حجة لله عليهم اذ لم تكن لهم طباع
يدرك معها الاستدلال قال الشيخ المفيد الذي ذهب اليه في هذه

Copyright © King Saud University